النظرية في علم الاجتماع: معرفة متنازع عليها في السياق العربي

Theory in sociology: contested knowledge in the Arab context

Théorie en sociologie : savoirs contestés dans le contexte arabe

د. عبد الحليم مهورباشة

قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2

تاريخ الإرسال: 11-11-2024 - **تاريخ القبول:** 10-12-2024 - **تاريخ النشر:** 19-12-2024

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة موضوع التنازع بين الباحثين حول النظرية في علم الاجتماع. تناولت في البداية النظرية في علم الاجتماع كمعرفة متنازع عليها في السياق الأكاديمي، ثم بيّنت العوامل المغذية للتنازع بين الباحثين في السياق الغربي حول مفهوم النظرية كالأيديولوجيا، التحيز واختلاف النماذج المعرفية بعد ذلك، سعت الدراسة إلى الكشف عن أسباب النزاع بين الباحثين العرب حول النظرية وآليات توظيفها في البحث الاجتماعي، واقترحت مجموعة من الإجراءات الإبستيمية للتخفيف من حدة التنازع بين الباحثين العرب حول النظرية، تمثلت في توظيف برنامج البحث العلمي لامبري لاكاتوش في قراءة تاريخ النظرية في علم الاجتماع، واستخدام مبدأ قابلية التكذيب لبوبر لاختبار فروض النظرية، وأخيرا التعامل المنهجي بمبدأ المسافة مع مفاهيم النظرية في علم الاجتماع.

الكلمات الدالة: النظرية العلمية؛ التنازع المعرفي؛ البحث الاجتماعي؛ المفاهيم.

Abstract

This study aimed to approach the subject of the dispute between researchers about theory in sociology. It initially addresses theory in sociology as disputed knowledge in the academic context. It then identifies the factors that fuel the dispute between researchers in the Western context about the concept of theory as ideology and differences in cognitive models. After that, the study sought to reveal the reasons for the dispute between Arab researchers about theory and its employment in social research. It proposed a set of epistemic procedures to reduce the intensity of the dispute between Arab researchers about theory, which were represented in employing the scientific research program of Imre Lakatos in reading the history of theory in sociology, using Popper's principle of falsifiability to test theoretical hypotheses, and finally dealing systematically with the principle of distance with the concepts of theory in sociology.

Keywords: scientific theory**;** the cognitive dispute; social research; concepts.

Résumé

Le but de cette étude est d'aborder le sujet du conflit entre chercheurs sur la théorie en sociologie. Au début, elle a abordé la théorie en sociologie en tant que connaissance controversée dans le contexte académique. Ensuite elle a identifié les facteurs qui alimentent le conflit entre chercheurs dans le contexte occidental sur le concept de théorie en tant qu'idéologie et la différence des modèles cognitifs. Après cela, l'étude a cherché à révéler les raisons du conflit entre chercheurs arabes sur la théorie et son utilisation dans la recherche sociale. Elle a proposé un ensemble de procédures épistémiques pour réduire l'intensité du conflit entre chercheurs arabes sur la théorie. Ces procédures incluent l'utilisation du programme de recherche scientifique d'Imre Lakatos pour lire l'histoire de la théorie en sociologie, l'utilisation du principe de falsifiabilité de Popper pour tester les hypothèses théoriques, et enfin le traitement systématique du principe de distance avec les concepts de théorie en sociologie.

Mots-clés: théorie scientifique; le conflit cognitif; recherche sociale; concepts.

مقدمة

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع النظرية في علم الاجتماع بوصفها معرفة متنازع عليها في السياق العربي، فإذا كانت النظريات في العلوم الاجتماعية عموما لا تحظى بالقبول والشرعية العلمية إلا على المستوى الابستيمولوجي الداعي إلى ضرورة أن تؤطر النظرية البحث الاجتماعي، فإن النظرية في علم الاجتماع تعد بمثابة معرفة متنازع عليها بين الباحثين على الدوام. يبدأ هذا التنازع من السؤال عن ماهية النظرية إلى السؤال عن أحقية نظريةٍ ما في مقاربة الظواهر الاجتماعية، تغذي مجموعة من العوامل المعرفية هذا التنازع في السياق الأكاديمي الغربي، حيث تعاني النظرية في علم الاجتماع من التشظي والانقسام والتعدد، بسبب الاختلاف في المرجعيات الإبستيمية والبراديغيمات العلمية في فلسفة العلوم الاجتماعية، لذلك تعرضت النظرية لنقد معرفي حاد. فعالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز يرى بأن النظريات الكبرى مجرد ثرثرة ولغو كلام (ميلز، 1986، ص45)، ويرى بعض الباحثين اليوم كعالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون؛ أن الأفكار التي طرحتها النظريات الكبرى في علم الاجتماع تعاني من إفلاس فكري ولم تعد لها صلاحية معرفية في دراسة المجتمعات المعاصرة(بودون ،2006).

في السياق العربي، نحاول أن نختبر الفرضية البحثية التي ترى أن النظرية في علم الاجتماع معرفة متنازع عليها بالضرورة بين الباحثين، لأن هناك مجموعة من العوامل

والأسباب المغذية لهذا التنازع ،حيث وظف العقل العربي المنتج النظري الغربي في مقاربة مختلف الظواهر. هذا الأمر كان في البدايات الأولى لنشأة السوسيولوجيا في الجامعات العربية واستمر إلى يومنا هذا، رغم أن هناك بعض التقارير والدراسات(حمودي، 2015) التي تشير إلى انتشار النزعة الامبريقية بين الباحثين؛ تلك النزعة التي تعمل على استبعاد النظرية من البحث الاجتماعي محاولة إنتاج معرفة علمية دون خلفية نظرية.

سوف نحاجج على أن النزاع بين الباحثين العرب حول النظرية السوسيولوجية لا تحكمه نفس عوامل النزاع بين الباحثين في السياق الأكاديمي الغربي، وإنما تحكمه عوامل ومسببات ترتبط في أصلها بنقل المعرفة النظرية من السياق الغربي، دون بذل الجهد المعرفي الكافي في عملية توطينها وتبيئتها، أو مناقشة صوابية مفاهيمها وقضاياها ومناهجها. الإشكال الآخر الذي تحاول الورقة معالجته وهو التأثير السلبي لهذا التنازع المعرفي على تفسير الظواهر الاجتماعية في المجتمعات العربية. فمن المؤشرات الدالة على ذلك، لم يتمكن الباحثون في العالم العربي من بناء مخطط نظري أصيل، وإنما يكتفون بنقل واستعارة النظرية من المجال التداولي الغربي.

تأتي أهمية دراسة موضوع التنازع بين الباحثين حول النظرية في علم الاجتماع، كونه يفتح ورشة تفكير ابستيمولوجي في تفاعل العقل العربي مع نظريات علم الاجتماع الوافدة إليه من السياق الغربي. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيين الأسباب المغذية للتنازع بين الباحثين العرب حول النظرية في علم الاجتماع، والكشف عن انعكاسات هذا التنازع المعرفي بين الباحثين على تفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية في المجتمعات العربية. كما تسعى الى اقتراح مبادئ ابستيملوجية تسهم في التخفيف من حدة التنازع بين الباحثين العرب.

سنوظف مجموعة من المسالك المنهجية: المنهج التحليلي النقدي، والمنهج المقارن، ومنهج تحليل المحتوى، وهذا بغرض اختبار الفرضية البحثية التي طرحتها الورقة البحثية، وسنحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

-هل النظرية في علم الاجتماع معرفة متنازع عليها بالضرورة في السياق الأكاديمي؟

-ماهي العوامل المغذية لاستمرار النزاع بين الباحثين العرب حول النظرية في علم الاجتماع؟ وماهي انعكاسات هذه المعرفة النظرية المتنازع عليها في تفسير وفهم

الظواهر الاجتماعية في المجتمعات العربية؟ وكيف السبيل لعلاج مشكلة التنازع المعرفي حول النظرية في علم الاجتماع بين الباحثين العرب؟

1.النظرية في علم الاجتماع: معرفة متنازع عليها بالضرورة في السياق الأكاديمي

هل المعرفة النظرية في علم الاجتماع معرفة متنازع عليها على الدوام في السياق الأكاديمي؟ الإجابة عن هذا السؤال تقودنا إلى البحث عن ماهية النظرية والسياقات التاريخية التي تشكلت في ظلها، فنعثر على تعاريف عديدة للنظرية؛ يصل التعارض بينها إلى حد التناقض، وهو ما أشار إليه روبرت ميرتون في كتابه الشهير "النظرية المتوسط المدى"، وأحصى فيه أكثر من خمسين تعريفا للنظرية. فقد يتأمل علماء الاجتماع الذين يتوقعون نظامًا عامًا سليمًا للنظرية الاجتماعية في عصرنا - أو بعد ذلك بفترة وجيزة - هذه الملاحظات. وإذا لم يتمكن علم الفيزياء، مع قرون من التعميمات النظرية الموسعة، من تطوير نظام نظري شامل، فمن الأفضل أن يبدو علم الاجتماع، الذي بدأ للتو في تجميع التعميمات النظرية القائمة على التجارب ذات النطاق المتواضع، أن يخفف من تطلعاته إلى مثل هذا النظام(Merton ,1968, p29)، بينما طرح ستيف سيدمان فكرة مفادها: أن النظرية الاجتماعية، هي مؤضع صراع دائم بين ثلاثة أشكال نظرية، حددها في المقاربات الفلسفية والعلمية والأخلاقية(سيدمان، 2023، ص19)

القصد بالنظريات المتنازع عليها بالضرورة هي تلك النظريات التي لا تحظى بإجماع الباحثين حول طبيعتها وأطرها المعرفية والمنهجية، فالنظريات هي محل خلاف ونزاع لا متناهيين حول طرائق تعريفها وتوظيفها في البحوث الاجتماعية. هناك العديد من الأسباب والعوامل التي تغذي النزاع بين الباحثين حول هوية النظرية في علم الاجتماع. بعضها إبستيمولوجي، أي متعلق بالبنية المعرفية لعلم الاجتماع كأحد فروع العلوم الاجتماعية. البعض الآخر يقع خارج دائرة العلم كالاستغلال السياسي والأيديولوجي، وهذا ما تشير إليه مختلف المصادر والكتب المرجعية، كذلك تلك الجدالات حول علاقة النظري بالإمبريقي والتفسير بالتأويل، والنقاشات بين دعاة المنهج الكمي ودعاة المنهج النوعي في البحوث الاجتماعية.

إذا جئنا إلى الجانب الإبستيمولوجي، نجد أن هذا الحقل المعرفي انقسم لحظة ميلاده إلى تيارين أساسيين، أحدهما يدعو الى تأسيس علم طبيعي للمجتمع، وهو التيار الوضعاني،

الذي يمثله أوجست كونت وإميل دوركايم، يرى أن العلوم الاجتماعية كالعلوم الطبيعية، فالعلم الاجتماعي: "سوف يشتمل على مخططات تفسيرية ذات منطق مماثل في الشكل لذلك القائم في العلوم الطبيعية، بأشكالها المختلفة. وربما يمثل كتاب قواعد المنهج في علم الاجتماع أجرأ وأقوى تعبير عن هذا الرأي حتى الآن مما يقتضي تحديدا ملخصا لإطار المنهج الاستقرائي الذي يتبناه"(جيدنز ،2000، ص243-244)، لذلك إذا أرادت النظرية في علم الاجتماع؛ أن تكون ذات قيمة علمية عليها أن تكون شبيهة بنظريات العلم الطبيعي وكلما تعرضت نظرية ما للنقد تخلفها نظرية جديدة.

أما التيار الآخر، فيتمثل في التيار التأويلي، الذي يرى أصحابه أن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية بصفة عامة تختلف جذريا عن العلوم الطبيعة، نظرا لعدة اعتبارات وخصائص متعلقة بالبنية الإبستيمية لهذا العلم. أول من أسس لهذه المقاربة ماكس فيبر، الذي يرى أن العلوم الإنسانية تُعرف بالعلوم التاريخية أو العلوم الثقافية، "وقسمها إلى علوم دوغمائية (العلوم القانونية، العلوم الجمالية، العلوم المنطقية)، وعلوم تجريبية للفعل (علم الاجتماع، علم التاريخ)" (Catherine ,2006, p68)، حتى وإن شاركت علوم الروح العلوم الطبيعية في خاصية التحليل العلمي، إلا أنهما تختلفان جذريا، لأن علوم الروح: "لا تملك لا نفس السمات ولا الموارد ذاتها، وعلى هذا الأساس، يضمن لها الاستقلال الذي تملكه فعلافي الواقع، وبتعبير آخر؛ يجب أن تُستبعد عنها مطامع النزعة الطبيعية"(آرون، 1999، ص55).

هذه الثنائية الإبستيمية التي ظهرت لحظة ميلاد علم الاجتماع، سوف تتولد عنها العديد من النظريات. نظريات تتبنى المقاربة الوضعانية كالنظرية الوضعية، الوظيفية والبنيوية، في المقابل، نظريات أخرى سوف تتبنى المقاربة التأويلية كنظرية الفعل الاجتماعي، الفردانية المنهجية، التفاعلية الرمزية. الإشكال المطروح هنا، هذه الثنائية مغذية على الدوام لحالة التنازع بين الباحثين حول ماهية النظرية الصائبة في دراسة الظواهر الاجتماعية، رغم ظهور بعض الاتجاهات النظرية التوفيقية؛ التي حاوت أن تخترق هذه الثنائية الإبستيمية، التي وسمها بعض المنظرين بثنائية: الفردانية والكليانية. كما نجد ذلك في نظرية البنيوية التكوينية عند بيار بورديو ونظرية التشكيل

الاجتماعي عند أنتوني جدينز، إلا أن هذا النزاع المعرفي مستمر ولم ينتف على مدار عقود زمنية طويلة، بسب أن هناك أيضا عوامل وأسباب أخرى مغذية له.

واحد من مسببات النزاع بين الباحثين حول المعرفة النظرية في علم الاجتماع، الاختراق الايديولوجي والثقافي لتصورات ومفاهيم وقضايا النظرية الاجتماعية. رغم أننا نجد أن عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركايم؛ صاغ قاعدة منهجية شهيرة حول التأسيس المنهجي للموضوعية العلمية في علم الاجتماع، فدعا الباحثين إلى ضرورة التخلي عن الأفكار والمفاهيم السابقة المترسبة في أذهانهم عن الظواهر الاجتماعية. "فالأفكار العامية أو الأفكار السابقة، والتي يشار إليها على أنها تمثل نقطة انطلاق كل العلوم، حيث تأخذ مكان الظواهر، فهي نوع من الأشباح التي تشوه الوجه الحقيقي للأشياء والتي نعتقد أنها هي الأشياء ذاتها"(دوركايم ،2008، ص44). فنحن نهتم بالظواهر الاجتماعية في حد ذاتها، ومنفصلة عن وعي الأفراد الذين يقومون بتمثلها، "علينا أن ندرسها من الخارج كأشياء خارجية، وهي الصفة التي تتقدم بها إلينا" (دوركايم ،2008، ص44)، فهل هذا الوعي الذي دعا إليه دوركايم؛ تحقق فعليا في ممارسات وتاريخ السوسيولوجيا؟ أم أن ما حدث خلاف هذا الأمر؟

إن القارئ لتاريخ تطور النظريات في علم الاجتماع، يلحظ أن الأيديولوجيا تخترق معظمها، بل يمكننا صياغة فرضية تفسيرية، تقول أن: التعدد النظري ما هو إلا انعكاس للتعدد الأيديولوجي للمنظرين، فنجد علم الاجتماع الماركسي وعلم الاجتماع الليبرالي، علم الاجتماع الفرنسي، علم الاجتماع الألماني. ومجمل القول، أنه: "إذا كانت كل نظرية اجتماعية هي نظرية سياسية ضمنيا، فإن كل نظرية اجتماعية تعتبر كذلك نظرية شخصية، لكونها تعبر بصور حتمية عن الخبرة الشخصية للأفراد الذين ألفوها" (غولدنر، 2004، ص96)، لذا تتحول النظرية في علم الاجتماع إلى أداة لتصفية الحسابات الأيديولوجية مع الخصوم ولسيت أداة للكشف والبحث العلمي.

واحد من الأسباب التي تبقي على حالة التنازع بين الباحثين حول النظرية في علم الاجتماع، وأيضا يمكننا أن نعتبرها منتجة للانقسام والتشظي النظري، هو تعدد المقاربات المنهجية، فنجد في تاريخ السوسيولوجيا اتجاهين، الأول: يتبنى أصحابه المنهج الكمي في دراسة الظواهر الاجتماعية ويوظفون الإحصاء الرياضي وأحدث برامج الإعلام

الآلي لتحليل المعطيات الميدانية، والثاني، يتبنى أصحابه المنهج الكيفي ويعتبرونه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية. كذلك نجد النزاع المنهجي المستمر بين الباحثين حول طبيعة موضوعات البحث السوسيولوجي، فهناك من يدعو إلى دراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى(الماكرو سوسيولوجيا)، وفي المقابل، هناك من يدعو إلى دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى(الميكرو سوسيولوجيا)، وكل مقاربة منهجية انتجت نظريات لا تقوم أي منها إلا بنفي مزاعم النظريات الأخرى، وبالمحصلة كما يقول ريمون بودون:" أن الأطر النظرية العامة التي ألهمت العلوم الاجتماعية بل والعلوم الإنسانية عامة، في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد ما أوقظت الأمل بتجدد المعرفة الإنسانية في العمق، راحت كلها تتهاوى الواحدة بعد الأخرى، حتى ينظر الكثيرون اليوم الى البنيوية والبنيوية الوظيفية والماركسية والفردية وكأنها مسالك مغلقة" (بدون، 2006، ص47).

ولا يتوقف النزاع بين الباحثين حول ماهية النظرية في علم الاجتماع، بل يمتد إلى نموذجها التفسيري للظواهر الاجتماعية. فمن الباحثين من يرى أن مهمة السوسيولوجيا هي تفسير الظواهر الاجتماعية، لذلك كل نظرية هي عبارة عن نموذج تفسيري، شبيه بذلك الموجود في نظريات العلوم الطبيعية. بينما يرى آخرون، أن لكل نظرية نموذج تأويلي للظواهر، لأن العلوم الاجتماعية تنتمي إلى العلوم التاريخية، وبالتالي تبحث عن تأويلات مستمرة للسلوكيات الإنسانية، وعن مقاصد ومعاني الفاعلين الاجتماعيين. وأدى هذا النزاع المنهجي إلى طرح سؤال أبدي؛ "عن ميدان علم الاجتماع وخصوصيته، ومنهجه، وحظوظه في القيام أخيرا بإعداد معرفة حقيقية" (ياسينو، 2008، ص41).

كذلك، يُطرح السؤال عن جدوى النظريات التي ظهرت في تاريخ علم الاجتماع، فعلى سبيل المثال، أنتج علم الاجتماع العديد من نظريات التغير الاجتماعي، التي لا تشكل مجموعة معرفية متجانسة، "الانطباع العام الغالب في صددها اليوم الذي يشهد عليه الكثيرون هو انطباع الإخفاق، ومعظم التكهنات المستخرجة منها كذبها الواقع، وقد قاد إلى تمثلات لا تختزل العلوم الاجتماعية فحسب بل وتبسطها" (بودون، 1999، ص5).

2. أسباب التنازع بين الباحثين حول النظرية في علم الاجتماع في السياق العربي

إذا كان التنازع بين الباحثين حول هوية النظرية في علم الاجتماع في الفضاء الأكاديمي الغربي، ذكرنا بعض عوامله ومسبباته وسياقاته، فإن الأمر أكثر تعقيدا في الفضاءات الأكاديمية التي تقع خارج الدائرة الحضارية الغربية. فلو رجعنا إلى السياق التاريخي لنشأة العلوم الاجتماعية في العالم العربي، نجد أن نشأتها كانت بواسطة المؤسسات الكلونيالية وخدمت هذه العلوم الظاهرة الاستعمارية. هذا السياق التاريخي لنشأتها سوف يكرس ثنائية لغوية ومفاهيمية وابستيمية (فرنسية، وانجليزية)، ستسهم في تغذية التنازع المستمر بين الباحثين العرب حول هوية النظرية في علم الاجتماع ودورها في تطوير المعرفة العلمية بالواقع الاجتماعي للمجتمعات العربية.

إن أولى الأسباب أو العوامل التي كرست حالة التنازع بين الباحثين في العالم العربي حول النظرية في علم الاجتماع، ترتبط بالنشأة التاريخية لعلم الاجتماع، فالمؤسسات الاستعمارية هي التي أسست له مؤسساتيا وإبستيميًا. إذا رجعنا إلى السياق التاريخي، نجد أن السوسيولوجيا الغربية مهدت لها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والفكرية، بينما في العالم العربي؛ تم استنبات علم الاجتماع في العالم العربي عن طريق نقله من طرف المستعمر إلى الفضاء العربي، " فيمكننا، من دون خطر الوقوع في تناقض، تقديم الفكرة التي مفادها أن السوسيولوجيا، وبشكل عام العلوم الاجتماعية، أعلنت دخولها في الفضاء المغاربي على إثر انتقالات نظريات ، ومفاهيم، ومناهج، وتساؤلات، بدأت في الحقيقة مع الحقبة الكلونيالية ضمن منطقها نفسه"(بوخريصة، 2011، ص99).

وهذا ما أدى الى نشأة اتجاهيين بحثيين في علم الاجتماع في العالم العربي، الأول أسسته السوسيولوجيا الفرنسية، واهتم بدراسة المجتمعات المغاربية وأنتج العديد من النظريات التفسيرية كالنظرية الانقسامية. والثاني، المدرسة الأنجلوسكسونية، أسست له بريطانيا في دراسة مجتمعات المشرق العربي. وهنا، بدأت أولى أشكال النزاع النظري بين الباحثين العرب، هل نستخدم النظريات الوضعية أم النظرية الأنجلوسكسونية في تفسير الظواهر الاجتماعية في المجتمعات العربية؟

بعد استرداد معظم الأقطار العربية استقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، سنلاحظ استمرار هيمنة هذه الثنائية التأسيسية لعقد أو عقدين من

الزمن على المشتغلين في أقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية، لكن بعدها سينفتح الباحثون العرب على المنجز السوسيولوجي الغربي بمختلف تياراته ومفاهيمه ونظرياته. حدث ذلك بفضل البعثات العلمية إلى الجامعات الغربية وبسبب ترجمة كتب ومؤلفات علم الاجتماع الغربي. وعليه ستزداد ظاهرة التنازع المعرفي بين الباحثين العرب، فكل باحث يتعرف على مدرسة نظرية أو اتجاه نظري في الجامعات التي تلقى فيها تكوينا علميا، فيصبح لديه اعتقاد جازم أنها الأكفأ لدراسة الواقع الاجتماعي العربي. وهذا ما لاحظناه مع التيار النظري الماركسي والتيار النظري الوظيفي، حيث وظفت معظم الدراسات والبحوث هذين الاتجاهين، بدون تمحيص نقدي من طرف الباحثين لمسلمات وافتراضات كل تيار نظري، بل تم تطبيقها بوعي أو بغير وعي على أنها حقائق علمية نهائية،" فيبدو كما لو أن الممارسات السوسيولوجية في بلادنا قد اقتصر دورها على أن تكون محطات وساطة للنظريات الغربية، أي أن تقوم بالدور السلبي الذي يعود للمقلد_ كما هو حال الأطفال مع الكبار- هذا الدور تقلده بلادنا في مجالات أخرى كمجال نقل التكنولوجيا"(الكنز، 1986، ص100).

بعد التغيرات التي عرفها حقل فلسفة العلوم المعاصرة والنقاشات العميقة التي دارت حول المناهج العلمية ومعضلة النسبية في العلوم الاجتماعية، والأزمة التي دخلت فيها العلوم الاجتماعية في الجامعات الغربية، انتقلت هذه النقاشات إلى الأكاديما العربية، وأصبح التنازع بين الباحثين العرب يقوده سؤال: هل هناك دور ما للنظرية في البحث الاجتماعي؟ وظهر الاتجاه الامبريقوي، الذي يقرأ صحابه بأفضلية الدراسات الميدانية والامبريقية في علم الاجتماع على حساب الدراسات التنظيرية، بل واعتبروا النظرية عائقا معرفيا في الوصول إلى الحقيقة السوسيولوجية. ففي تقارير بحثية أجريت حول توظيف النظرية في البحوث السوسيولوجية العربية. أظهرت هذه التقارير أن هناك ضعفا ووهنا في توظيفها، ففي ورقة تقيمية للإنتاج العربي، فيما يخص التنظير، أظهرت الورقة أن:" 25% من العينة اعتمدت على التنظير المباشر للظواهر المدروسة، فيما الغالبية كتبت تناقش مواضيعها، بردها إلى نظريات غير مدققة، أو كتبت من دون تنظير، وتسيطر عليها النظريات الكلاسيكية على البحوث، كما أن هناك تفاعلا ضعيفا مع النقاشات النظرية المتداولة عالميا"(حمودي، 2015، ص49). إذن، يظهر الهزال النظري في البحوث

والدراسات العربية، ونرى أن المنحى العام يغلب فكرة الدراسات الامبريقية الخالية من الأطر النظرية في الإنتاج البحثي العربي.

إن الوجه الآخر، للتنازع بين الباحثين العرب حول النظرية في علم الاجتماع، تكشف عنه المقررات الجامعية في أقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية، فلو قام أي باحث بإجراء مسح ميداني لمقررات تدريس النظرية في علم الاجتماع، فإنه سيكتشف بونا واسعا بين هذه المقررات الجامعية، حيث تدرج مقررات نظريات معينة وتحذف أخرى، وبعضها يعتبرها نظرية والآخر مدخلًا نظريًا،" فما هو أساسي وثانوي أو مساند في علم الاجتماع يختلف حجما ونوعا باختلاف أنظمة التدريس وبرامجها، وما يعتبر مادة أساسية في نظام بلد ما قد لا يرد ذكره ولو بصور عرضية في بلد آخر(لبيب، 1986،، ص312)، لذلك تسهم التنشئة الأكاديمية للباحثين العرب في تعزيز وتغذية التنازع بين الباحثين حول النظرية في علم الاجتماع، "فالأمر الخطير الذي يكشف عنه تحليل واقع علم الاجتماع في الوطن العربي هو غياب التنظير، بل والتفسير، في حالات كثيرة، وفقره أو قصوره في معظم الحالات التي يوجد فيها، والاستثناءات قليلة".(حجازي، 1986، ص28).

ونرى أن من مسببات النزاع المعرفي بين الباحثين حول النظرية في العالم العربي التبعية الأكاديمية، نجد من الباحثين الذين عالجوا إشكالية التبعية الأكاديمية؛ الباحث فريد العطاس، الذي يرى أن مشكلة العلوم الاجتماعية في: "اقتصار المختصين بهذه العلوم على الاعتماد على الرصيد الفكري الغربي: الأميركي والبريطاني، وإلى حد ما الفرنسي والألماني، التبني والتقليد التلقائي للأطر الفكرية للعلوم الاجتماعية الغربية"(الذوادي، 2010، ص170)، وعجز الباحثين عن طرح مفاهيم ونظريات أصيلة تراعي السياقات التاريخية والاجتماعية لمجتمعات دول الجنوب.

تتجلى التبعية الأكاديمية في العلوم الاجتماعية في ثلاثية، أولا: التبيعة الفكرية من خلال نقل المعارف من الغرب وثانيا: التبعية في وسائل نقل ونشر الأفكار، والتبعية الثالثة في مجال تمويل البحوث،" فالمختصون في العلوم الاجتماعية في العالم المتقدم يقومون بإجراء البحوث النظرية والامبريقية، بينما يقتصر عمل نظرائهم في المجتمعات النامية على الجانب الامبريقي. كما أن علماء هذه العلوم يدرسون مجتمعاتهم ومجتمعات أخرى

في مقابل اقتصار عمل علماء العالم الثالث على إدارة مجتمعات غير مجتمعاتهم"(الذوادي ،2010، ص184).

لذلك، تسهم التعبية الأكاديمية في تغذية النزاع المعرفي بين الباحثين العرب، حيث يرى بعض الباحثين العرب أن النظرية في علم الاجتماع الغربي؛ تحتاج إلى تكييف معرفي لتتمكن من دراسة الواقع الاجتماعي العربي، بينما يرى البعض الآخر، أنه لا بد من طرح بدائل نظرية خاصة بالمجتمعات العربية، أما جانب الإفادة من النظريات الغربية؛ فيكون في الجوانب المنهجية والأدوات التقنية.

3.انعكاسات التنازع بين الباحثين حول النظرية السوسيولوجية على تفسير الظواهر الاجتماعية في المجتمعات العربية

إن مشكلة التنازع بين الباحثين حول النظرية في علم الاجتماع في العالم العربي، لا يعد محض اختلافات شخصية في قناعات الباحثين وتصوراتهم لكيفية إجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية. ولا يشكل هذا التنازع غنا معرفيا كما نلاحظ في الجامعات الغربية، وإنما يؤثر سلبيا على أهم مرحلة من مراحل البحث العلمي، ألا وهي مرحلة التفسير العلمي للظواهر.إذ يؤدي في الغالب الأعم هذا التنازع إلى ضعف التفاسير العلمية، ما يؤدي إلى رسم صورة غير حقيقة عن الظواهر قيد الدراسة، وهذا ما حرم الباحثين العرب من تأسيس مفاهيم ونظريات محلية. ففي دراسة علمية على عينة من الرسائل الجامعية في مصر، توصل الباحث بدوي إلى أن :"التفكير والممارسة النظرية في البحوث السوسيولوجية المصرية(...)يترتب عليه أزمات كبيرة في مرحلة تفسير النتائج، أقلها أن يعجز الباحث عن الاستفادة من الأدوات النظرية، في تفسير نتائج بحثه، فيلجأ للتفسير العفوي معتمدا على الهابيتوس العلمي له، ولا على الإطار التصوري لبحثه، ويزداد الأمر تعقيدا في حالة عدم امتلاك الباحث لأدوات نظرية كافية، فإنه غالبا ما ينهي البحث ممسكا على التفسير، وكان الباحث اصيب بسكتة في اللحظة التفسيرية" (بدوي، 2016، ص125).

إذن، أولى التأثيرات السلبية للتنازع حول النظرية بين الباحثين العرب تتمثل في تعدد التفسيرات العلمية للظواهر الاجتماعية، فيصل الأمر بتلك التفسيرات في بعض الأحيان إلى التعارض والتناقض بينها. طبعا، هذا شيء طبيعي بسبب النموذج النظري الذي

ينطلق منه كل باحث عربي في دراسة موضوع أو ظاهرة اجتماعية ما، فتحمل كل نظرية براديغما تفسيرا للظواهر الاجتماعية. مثلا، النظرية الماركسية لها نموذجها التفسيري، فإذا انطلق منها الباحث، فإنه سيحاول تفسير متغيرات الظاهرة الاجتماعية بردها إلى هذا النموذج النظري.

وهنا، تعدد التفسير العلمي للظواهر لا يرتبط بمستويات التحليل والقدرة على تنويع الأدوات والتقنيات المنهجية، وإنما الإشكالية المطروحة تتمثل في عملية الإسقاط الميكانيكي للنظرية على الواقع العربي، وهو الذي يوهم الباحث أن هذا النموذج النظري يفسر الظاهرة قيد الدراسة. وهنا الأمر يتعلق بالممارسة البحثية وليس بمحدودية التفسير العلمي للنموذج النظري، حيث" تؤسس التقاليد البحثية هويتها وحدودها عبر الإصرار على تحقيق توافق قوي حول قضايا تأسيسية ثابتة تستعصي مراجعتها، وهو ما يمنح امتيازا أكبر لبعض المفاهيم مقارنة بأخرى، وتقديرا أكبر لبعض المعايير والممارسات المنهجية على حساب أخرى" (حمشي، 2017، ص44).

إذا جئنا إلى تأثير سلبي آخر لهذا التعدد في التفسير العلمي للظواهر، فإنه يحرم الفضاء الأكاديمي العربي من فكرة التراكم العلمي. فمن المعروف، أن كل حقل أو تخصص معرفي يعمل على مراكمة نتائج البحوث والدراسات العلمية لبناء نظريات أو نماذج مفاهيمية. لكننا في العالم العربي، وبسبب الانطلاق من نظريات متعددة في مقاربة الظواهر الاجتماعية، فإننا نلاحظ أنه بعد مرور عقود زمنية طويلة، لم نؤسس لخطاطة نظرية واحدة أو مفهوم جديد، بسبب ضعف التراكم العلمي، لأننا في كل مرة ننطلق من نموذج نظري غربي في مقاربة الظاهر الاجتماعية. وعليه، نحتاج إلى بذل جهد ابستيمولوجي للخروج من هذه الممارسة البئيسة معرفيا، لأن في الأصل التفسير هو:" خطوة في اتجاه التعميم أي بناء النظرية، إنه العملية التي تربط الوقائع بأثارها المنطقية ونتائجها أو هو عملية ادخال تقرير الواقعة داخل نسق سليم من التقريرات التي تمتد أبعد من مجرد الواقعة المعطاة، او هو بناء لجسم مترابط منطقيا من التقريرات التي تضم تقرير الواقعة المحتاجة إلى تفسير جنبا إلى جنب من التقريرات الأخرى".(أنور، 1988، ص72).

من زاوية أخرى، يسهم التنازع بين الباحثين العرب حول النظرية في علم الاجتماع في تعطيل ملكة النقد المعرفي، ما يؤثر سلبيا على التفسير العلمي للظواهر. فكل باحث

يدافع عن نموذجه النظري، حتى وإن أبان الواقع الاجتماعي عن إفلاسه ومحدوديته كالنموذج النظري الماركسي، بسبب أن هذا التنازع تغذيه القناعات الإيديولوجية بدلا من القناعات العلمية الدافعة للبحث عن الحقيقة، وأيضا بسبب هيمنة المؤسسات الجامعية على الباحثين، وكل هذا يكرس أكثر التعبية الأكاديمية الغربية.

يؤدي التنازع النظري بين الباحثين العرب إلى تشكل وعي سطحي بالأصول الإبستيمية للنظرية في علم الاجتماع، فيعتقد الباحثون المبتدئون أن الاختلافات بين النظريات في علم الاجتماع والتنازع عليها في الحقل الغربي يرتبط بالوقائع الميدانية لا بالمنطلقات الإبستيمية. وهذا ما يقودهم في الغالب الأعم إلى التوصيف العلمي للظواهر دون القدرة على تفسيرها، فينتجون معرفة بالظواهر الاجتماعية تنتمي إلى الحس المشترك بلغة بيار بورديو.

4. مبادئ ابستيمولوجية في علاج مشكلة التنازع بين الباحثين حول النظرية في السياق العربي

إذا اتفق مع القارئ على أن التنازع بين الباحثين الغربيين حول النظرية من طبيعة معرفية، فإن في التنازع بين الباحثين في العالم العربي ونظرا للأسباب السابقة الذكر، تغذيه الصراعات الأيديولوجية والوعي الاختزالي والسطحي بدور النظرية في البحث الاجتماعي. لذلك، سنحاول أن نقدم حلا معرفيا لمشكلة النزاع النظري، ونقترح مجموعة من الإجراءات التي تخفف من حدة التنازع بين الباحثين العرب، ولا ندعي أننا سنقضي عليها. هذه الإجراءات المقترحة يجب أن يعيها الباحث قبل عملية توظيف أي نظرية، أي أن كل باحث أو مجموعة بحثية عليها أن تخضع النظرية التي تختارها كإطار تصوري ومفاهيمي ونموذج تفسيري للظاهرة المراد دراستها إلى فحص نقدي ابستيمي. تتمثل هذه الإجراءات النقدية في الخطوات الآتية:

1.4 إعادة قراءة نشأة النظرية في علم الاجتماع في السياق الغربي: برنامج الأبحاث العلمية لاكاتوش أنموذجا

واحد من الإجراءات الأولية الواجب اتخاذها للتخفيف من حدة التنازع المعرفي بين الباحثين حول النظرية في علم الاجتماع، يتمثل في فحص السياق التاريخي لنشأتها، لأننا نعتقد أن أي نظرية علمية يؤثر فيها السياق التاريخي، الذي يشكل مجموعة الظروف

الاقتصادية والسياسية والمعرفية التي تشكلت في رحمها النظرية. وهذا الأمر، أكثر بروزا في العلوم الاجتماعية، لذلك نقترح على الباحثين، توظيف برنامج البحث العلمي لامري لاكاتوش كأداة منهجية في قراءة النمو المعرفي للنظرية في علم الاجتماع، وعليه، فيما سيفيد الباحث من هذا البرنامج؟

في المستهل، نبين طبيعة برنامج البحث العلمي؛ الذي طوره واقترحه امري لاكاتوش في دراسة نشأة العلم وتطوره، حيث يرى أن فلسفة العلم:" بدون تاريخ العلم فارغة وتاريخ العلم بدون فلسفة العلم أعمى. فلسفة العلم توفر المناهج المعيارية التي يمكن للمؤرخ من خلالها إعادة بناء التاريخ الداخلي وبالتالي تقديم تفسير عقلاني لنمو المعرفة الموضوعية" (Lakatos ,1980, p102). لذلك، حالة النزاع المعرفي بين الباحثين لا يكون حلها داخل علم الاجتماع وإنما يكون خارجه وبالتحديد في فلسفة العلوم، لأنه سيمده بأدوات منهجية ومعرفية لإعادة قراءة تشكل النظريات والمناهج في علم الاجتماع.

يرى امري لاكاتوش أن الإنجازات العلمية التي وقعت إلى يومنا هذا هي عبارة عن برامج بحثية؛ يمكن تقييمها من حيث التحولات التدريجية والتدميرية للمشكلات،" وتتألف الثورات العلمية من برنامج بحثي يحل محل برنامج بحثي آخر (يتجاوزه في التقدم). وتقدم هذه المنهجية إعادة بناء عقلانية جديدة للعلم .وأفضل طريقة لتقديمها هي مقارنتها بالنزعة التكذيبية والنزعة التقليدية، حيث تستعير من كل منهما عناصر أساسية." (Lakatos ,1980, p110). يمكننا الأخذ بهذه الفكرة -برنامج البحث العلمي- في إعادة تحقيب تاريخ النظرية في علم الاجتماع، وهذا، بالتأكيد على أن الانتقالات والتحولات النظرية في علم الاجتماع هي انتقالات في برامج البحث. ففي كل حقبة تاريخية يظهر برنامج بحث علمي، مع التأكيد على فكرة جوهرية في أن برامج البحث المتنافسة في علم الاجتماع لا يتم التغيير في نواتها الصلبة وإنما في فرضياتها البحثية، لذلك لا يحدث انقلاب جذري في برنامج البحث كما في العلوم الفيزيائية والبيولوجية.

إذن، على الباحثين في علم الاجتماع في العالم العربي أن يعيدوا قراءة تاريخ نشأة وتطور النظريات في علم الاجتماعية بتطبيق أداة برنامج البحث العلمي. أي أن تاريخ تطور المعرفة في علم الاجتماع هو تاريخ برامج بحثية وليس تاريخ تطور نظريات متعارضة. فبرنامج البحث لا يمثل نظرية وإنما مجموعة من النظريات التي لها نواة صلبة مشتركة،

"فالوحدة الأساسية للتقييم لا ينبغي أن تكون نظرية معزولة أو مجموعة من النظريات، بل ينبغي أن تكون "برنامجاً بحثياً"، مع "نواة صلبة" مقبولة تقليدياً (وبالتالي "لا تقبل الدحض" بقرار مؤقت) و"استدلال إيجابي" يحدد المشاكل، ويحدد بناء حزام من الفرضيات المساعدة، ويتنبأ بالشذوذ ويحوله بنجاح إلى أمثلة، كل ذلك وفقاً لخطة مسبقة" (Lakatos ،1980, p111). وهذا برأينا يخرج الباحثين من حالة التنازع المعرفي بين الباحثين، فالعديد من النظريات التي تبدو متناقضة في ظاهرها، إذا دققنا النظر والفحص في مسلماتها الإبستيمية؛ نجد أنها تنتمي إلى برنامج بحثي مشترك.

ويؤكد لاكاتوش على أن برنامج البحث يتقدم ما دام نموه النظري يسبق نموه التجريبي، أي ما دام يواصل التنبؤ بالحقائق الجديدة بنجاح ما "التحول التدريجي للمشاكل"؛ إنه راكد إذا تأخر نموه النظري عن نموه التجريبي، أي طالما أنه لا يقدم سوى تفسيرات لاحقة إما لاكتشافات عشوائية أو للحقائق التي توقعها برنامج منافس واكتشفها "تحول المشاكل المتدهور"، إذا كان برنامج بحثي يفسر بشكل تدريجي أكثر من منافسه، فإنه "يحل محله"، ويمكن القضاء على المنافس" (Lakatos ،1980, p112). هذه الفكرة تؤكد على أسبقية النظري على التجريبي. وعليه، تنهي النزاع حول أيهما أسبق في علم الاجتماع: النظرية أم البحث الإمبريقي، وتبرز لنا دور النمو النظري في تطور أي حقل معرفي.

في إطار البرنامج البحثي من منظور لاكاتوش، لا يمكن القضاء على نظرية إلا بنظرية أفضل، أي نظرية تحتوي على محتوى تجريبي زائد عن سابقتها. وبعض هذه النظريات يتم تأكيده لاحقًا، ولاستبدال نظرية بنظرية أفضل، لا يتعين حتى "دحض" النظرية الأولى بالمعنى الذي وضعه بوبر للمصطلح(Lakatos ،1980, p113) . وهذا يؤكد للباحث العربي أنه لا يمكن قبول نظرية ما في برنامج البحث العلمي ورفض أخرى إلا بواسطة الاختبار التجريبي، وهذا، أيضا مهم بالنسبة لتفكيك حالة التنازع المعرفي المستوطنة في الفضاء الأكاديمي العربي. بمعنى اختيار نظرية لا يعد مسألة ذاتية مرتبطة بدوافع أيديولوجية أو ثقافية أو قيمية وإنما بدوافع تجريبية إمبريقية.

إن منهجية برامج البحث العلمي تشكل، مثل أي منهجية علمية أخرى، برنامج بحث تاريخي، "المؤرخ الذي يقبل هذه المنهجية كدليل سوف يبحث في التاريخ عن برامج بحثية منافسة"(Lakatos ،1980, p114) . وهذا يمكن الباحث العربي من الوقوف منهجيا على البرامج

المتنافسة في علم الاجتماع، فكما ذكرنا سابقا، كل برنامج بحث يضم مجموعة من النظريات. مثلا نعتقد أن برنامج البحث العلمي الوضعي في علم الاجتماع يعد أحد أبرز البرامج البحثية التي أسهمت في تطوير حقل علم الاجتماع. يضم هذا البرنامج عدة نظريات: الماركسية والوظيفية، الوضعية والبنيوية. وظهرت أيضا برامج بحثية عملية منافسة له كبرنامج البحث العلمي التأويلي، لذلك، "إذا فكرنا في تاريخ العلم باعتباره يتألف من برامج بحثية متنافسة، فإن أغلب الاكتشافات المتزامنة، النظرية أو الواقعية، يمكن تفسيرها بحقيقة مفادها أن برامج البحث هي ملكية عامة، ويعمل عليها كثير من الناس في زوايا مختلفة من العالموربما لا يعرفون بعضهم البعض"، (Lakatos ,1980, p102).

إن منهجية برامج البحث ترسم خطاً فاصلاً بين التاريخ الداخلي والخارجي للعلم، وإعادة البناء العقلاني للتاريخ الداخلي تأتي في المقام الأول، أما التاريخ الخارجي فيأتي في المرتبة الثانية، لأن أهم مشاكل التاريخ الخارجي تتحدد من خلال التاريخ الداخلي. فالتاريخ الخارجي إما أن يقدم تفسيراً غير عقلاني لسرعة الأحداث التاريخية، وموقعها وانتقائيتها، وما إلى ذلك، كما يتم تفسيرها من حيث التاريخ الداخلي؛ أو عندما يختلف التاريخ عن إعادة البناء العقلانية، فإنه يقدم تفسيراً تجريبياً لسبب اختلافه. ولكن الجانب العقلاني من النمو العلمي يتم تفسيره بالكامل من خلال منطق الاكتشاف العلمي (Lakatos ,1980, p118) .

وهنا، تزودنا هذه الفكرة بأن النظريات التي ظهرت في علم الاجتماع، لا تتعلق بعوامل داخلية مرتبطة ببنية علم الاجتماع، وإنما هناك عامل خارجي أو عوامل خارجية، تتمثل في السياق التاريخي بمختلف تضاريسه أثر على تطور النظريات في علم الاجتماع. لذلك على الباحث العربي أن يبذل جهدا مضاعفا لربط فرضيات النظرية بالسياق التاريخي التي ظهرت فيه والمقارنة بينه وبين السياق التاريخي الذي نقلت إليه.

2.4 دحض فرضيات النظرية في علم الاجتماع: توظيف مبدأ قابلية التكذيب لكارل بوبر

لا نتحدث عن الفرضيات البحثية التي يختبرها الباحثون في الدراسات الاجتماعية، وإنما نتحدث عن الكيفية؛ التي تحول من خلالها فرضا بحثيا معينا إلى نظرية في علم

الاجتماع، "لن تكون النظرية أكثر من كونها فرضا، صاغه الذهن مادة مرشحة للدرس اللاحق، يستحق الاهتمام بسبب قواه التفسيرية، ولكن من دون التزام راسخ بصلاحيته النهائية، .بل قد يقدم الفرض بوصفه حدسا فقط، مقترحا لعلاقة تصورية محتملة من دون عناية قدرية بالاتساق مع المبادئ النظرية الأخرى أو مع الوقائع الإمبريقية" (زيمان، 2023، ص73).

وهنا، نتحدث عن الفروض التي تقع في النواة الصلبة للنظرية، وصفها غولدنر بالافتراضات الضمنية، " فتحتوي النظريات على مجموعة ثانية من الافتراضات غير المحددة أو المسلم بها، وسوف أسميها بالافتراضات الضمنية، وقد سميتها بالافتراضات الضمنية، لأنها من ناحية تقدم الخلفية أو الإطار الذي تنبثق عنه جزئيا المسلمات ومن ناحية أخرى لأنه لا يمكن صياغتها صراحة، وذلك لأنها تبقى في خلفية انتباه المنظر"(غولدنر، 2004، ص96). لذلك، وصول الباحث العربي للفروض الضمنية للنظريات؛ التي تكون عادة مخفية عنه، يمكنه معرفيا من تجاوز حالة التنازع السطحي حول المعرفة النظرية في علم الاجتماع. بمعنى آخر، عليه، أن يختبر افتراضات النظرية الضمنية بتطبيق منهجية القابلية للدحض عند كارل بوبر وليس التسليم بها ابتداء.

تقدم الافتراضات الضمنية بعض أسس الانتقاء، وتقدم لنا "الروابط الخفية التي تصل المسلمات بعضها البعض، إضافة إلى أنها تؤثر، منذ البداية وحتى النهاية، في صياغة النظرية، وأيضا في أداء الباحثين الذين توجههم" (غولدنر، 2004، ص96). لذا، على الباحث العربي أن يصل إلى الفرضيات الضمنية في برامج البحث العلمي، الذي اقترحناه في العنصر السابق لقراءة تاريخ نمو المعرفة في علم الاجتماع. وهذا الوصول إليها سيمكن الباحثين من تجاوز تلك النزعات المعرفية، لأنها تغذيها الفروض البحثية للنظرية وليس افتراضاتها الضمنية، "فالنظرية هي الشبكة التي نرميها لنلتقط فيها العالم لعقلنته، لنفسره ونتحكم فيه. ونبذل قصارى جهدنا لتضييق عيون الشبكة باستمرار" (بوبر، 2006، ص93).

الخطوة المنهجية الثانية، قبل التسليم بأي نظرية في أي برنامج بحث علمي وقبل توظيفها في البحث الاجتماعي، على الباحث العربي أن يخضع فرضياتها البحثية للاختبار. لكن هذه المرة ليس الاختبار بمفهوم الدراسات الإمبريقية وإنما بواسطة توظيف فكرة القابلية للدحض التي طرحها كارل بوبر. فيمكننا أن نوظف هذه الممارسة المنهجية؛ التي

ستحد آليا من عملية التبني غير الواعي للنظريات في الفضاءات الأكاديمية العربية، والذي يؤجج بدوره حالة التنازع بين الباحثين العرب.

ينطلق بوبر من فكرة أن النظرية ماهي إلا فرض بحثي، قد تأتي بأي طريقة، حدسية أو واقعية. لكن ما يميز المعرفة العلمية عن باقي المعارف، إنها معرفة قابلة للدحض بواسطة الأبحاث التجريبية،" فالقابلية للتكذيب هي المعيار الذي يحدد مفهوم العلم التجريبي الطبيعي، أي العلم الذي يعطينا مضمونا إخبارياً ومحتوى معرفيا وقوة شارحة عن العالم التجريبي الواحد الوحيد، فنعتمد الخاصية العلمية للقضية عن إمكانية إثبات كذبها بواسطة أدلة تجريبية عن وقائع الحس الملاحظة، أي الإمكانية التجريبية، وليس فقط الإمكانية المنطقية"(الخولي، 2020، ص320). وهذا، مهم بالنسبة للمشتغلين في علم الاجتماع في العالم العربي. إن صحة نظرية ما لا يتعلق بصوابيتها المنطقية واتساق قضاياها منهجيا، وإنما صحتها تأتي من اختبارها تجريبيا، ويسهم هذا في تنمية الوعي المعرفي لدى الباحثين بالحذر عند اختيار أي إطار نظري في دراسة الظواهر الاجتماعية.

"إن القابلية للتكذيب هي ذاتها القابلية للاختبار المصطلحان مترادفان، فالكشف عن القابلية للتكذيب ليس إلا الكشف عن قابلية الاختبار التجريبي للنظرية التي تدعي السمة العلمية، أي التي تدعي الإخبار عن الواقع، الكشف عن إمكانية مواجهتها بهذا الواقع، فنرى هل تخبر عنه أصلا أم لا، ثم نرى هل تخبر عنه كذبا أم لا"(الخولي، 2020، ص336). وهنا، ينطلق الباحثون في علم الاجتماع في اختبار فرضيات النظرية الاجتماعية، ليس للتحقق منها وإنما لتكذيبها. وهذا عكس الممارسات الشائعة التي نلاحظها اليوم في البحوث العربية، التي تنطلق في اختبار فرضيات النظريات على أساس صحتها ودقتها.

معيار القابلية للتكذيب الذي سيوظفه الباحثون في العالم العربي، سيمكنهم من الحكم على النظريات، حيث سنحكم على النظرية بالتكذيب "إذا لم تكن نتيجة الاختبار في صالحها أي إذا تناقضت التنبؤات المستنبطة منها مع الواقع التجريبي، لأن تكذيب التنبؤات يكذب بدوره النظرية. فإذا حدث هذا أصبحت النظرية فاشلة مفندة، فنستبعدها من بناء العلم رغم أنها علمية ولاتزال" (الخولي، 2020، ص338). وعند تكذيب نظرية في علم الاجتماع، فإن الفرض المكذب يؤسس لنظرية محلية حول الظواهر الاجتماعية، "الفرض المكذب يحل مؤقتا محل النظرية العلمية؛ لذلك لا بد وأن يكون تجريبيا أي

قابلا للتكذيب فيدخل في علاقات منطقية مع فئة عبارات أساسية معينة..." (الخولي، 2020، ص340).

إذا تحقق الفرض البحثي للنظرية، فإننا نعزز تلك النظرية في الواقع العربي، فإذا تعرضت النظرية لاختبار القابلية للتكذيب، "واستنبطنا منها عبارات أساسية جديدة، وكانت هذه العبارات متوافقة مع الواقع، بعبارة أخرى لم نجد فئة عبارات أساسية تناقضها فقد تم تعزيز النظرية بمعنى إنها قد صمدت لامتحان التكذيب" (الخولي، 2020، ص341). مثلا، من الفروض الجوهرية في النظرية الماركسية، مفاده أن التغيير في الوضع الاقتصادي يؤدي حتميا إلى التغير الاجتماعي والسياسي، هذه الفرضية يمكن تكذيبها من خلال البحث عن واقع معين حدث فيه تغير اقتصادي ولم ينجم عنه تغير سياسي، مثلا تجربة التحديث في المجتمع الجزائري في السبعينات من القرن الماضي، إذن، هذه النظرية لا يمكن التسليم بفرضياتها وعلينا البحث عن فروض تفسيرية أخرى.

3.4 مبدأ المسافة في التعامل معمفاهيم النظرية في علم الاجتماع

إن النظرية العلمية في المحصلة النهائية ما هي إلا مجموعة من المفاهيم التي يسعى من خلالها الباحثون تفسير ظاهرة معينة. لذلك، نقترح في هذا المقام ممارسة نقدية ومنهجية؛ يمكن أن تؤدي إلى خفض حدة التنازع بين الباحثين العرب حول النظرية في علم الاجتماع. تتعلق هذه الممارسة النقدية بالأخذ بمبدأ المسافة في التعامل مع المفاهيم النظرية، "فنستطيع أن نجعل تعلق دلالة المفاهيم ببنية النظرية التي تظهر هذه المفاهيم داخلها، وكذا تعلق هذه المفاهيم بدقة هذه النظرية وبدرجة تماسكها، نستطيع أن نجعل ذلك باديا للعيان بوضوح أكبر أيضا، وذلك بأن نلاحظ أن الطرق الأخرى التي يظن أننا نعطي من خلالها معنى لمفهوم ما، هي طرق محدودة، وتقوم إحدى هذه الطرق في اعتبار أن المفاهيم تكتسب معناها بواسطة التعريف"(شالمرز، 1991، ص84).

مبدأ المسافة في التعامل مع مفاهيم النظرية يقصد به التعامل مع المفاهيم الوافدة مع نظريات علم الاجتماع بحذر منهجي، ووعي إبستيمولوجي بكيفية تبلورها في مختلف السياقات التاريخية. فالمفاهيم في العلوم الاجتماعية على خلاف المفاهيم في العلوم الطبيعية تحمل عناصرها البنيوية الأبعاد الثقافية والأيديولوجية لمنتوجها، لذلك سنتعامل مع كل مفهوم وافد بالاعتراض عليه وأن لا نسلم به ابتداء، إلا إذا تأكدنا من خلال تجارب بحثية ميدانية أن عناصره تتطابق مع الواقع العربي، "فيفيد تتبع مراحل

نشوء "المفهوم" في تطور البحث العلمي وسياقه التاريخي والظواهر الإنسانية والاجتماعية التي نشأت فيه، ليسهم في فهمها، وهذا يلزمه تبين الجدل بين تاريخ الفكرة نفسها والسياق التاريخي الذي نشأت فيه كما نشأت لتفسيره"(بشارة، 2019، ص10).

وعلينا، أن نبتعد عن فكرة التعديل الاختزالي للمفهوم ليستوعب الواقع العربي، فهذه الممارسة قادتنا إلى تيه معرفي و"فتنة" مفهومية. كما أن هناك إشكالا كبيرا في مسألة أجرأة المفاهيم، فإذا اطلعنا على هذه الممارسة المنهجية في الدراسات الجامعية كرسائل الدكتوراه، حيث يقوم الباحث بسرد مجموعة من المفاهيم المتجزئة من نظريات مختلفة، ثم يزعم في آخر العنصر؛ أنه قدم مفهوما إجرائيا. عندما نتفحصه نجد أن لا صلة له بالواقع ولا صلة له بتلك المفاهيم الوافدة، ولا يعدو أن يكون إنشاء لغويا مغلفا في الغالب الأعم بلغة الحس المشترك.

يرى الباحث سي احمد قوجلي أن هناك اعتقادا منهجيا خاطئا تحول عبر الممارسة المستمرة إلى ما يشبه القاعدة المنهجية المقبولة. ينص هذا الاعتقاد على أن المفاهيم مهما كان بناؤها أو مجالها أو محتواها، هي إنشاءات لغوية قابلة للتعريف، "ويستند هذا الاعتقاد إلى فرضتين منهجيتين: تقول الأولى أن كل مفهوم مصطلح يحتوي بالضرورة على تعريف متفرد، وتقول الثاني أن ذلك التعريف قابل للتحديد والقياس والفعل الإجرائي" (قوجيلي، 2020، ص8)، فإذا كان هدفنا إنتاج المعرفة السوسيولوجية، "لا يصحّ أن تكون مجتمعاتنا حالات فحسب، أو ميادين لتجربة العدّة المفهوميّة التي تصلنا من أوروبّا وأميركا الشماليّة، وغالبًا تصلنا متأخرة" (بشارة ,2018). لذلك، علينا التعامل بوعي نقدي مع المفاهيم الوافدة من مختلف السياقات الثقافية والاجتماعية.

نحتاج في هذا المقام إلى ممارسة نقدية تجاه المفاهيم النظرية، التي برأينا سوف تخفف من حالة النزاع المعرفي بين الباحثين العرب حول النظرية، وهذا ممكن عبر تحديد الداخلي والخارجي لكل مفهوم في علم الاجتماع. فهذا المبدأ شغله الباحث عبد الله حمودي لتطوير أنثروبولوجيا عربية، بدأ بمفهوم مركزي يتمثل في القبيلة، حيث اقترح مقاربة،" تقوم على مواجهة المعرفة التي أنتجتها منطقتنا بالمعرفة التي أنتجها الأنثروبولوجيون، وهي مقاربة تتلاق مع التمييز الكلاسيكي بين الداخلي والخارجي؛ تلك

الثنائية التي تحيل في هذا السياق إلى نوعين من المعرفة؛ المعرفة الحميمية والمعرفة الموضوعية" (حمودي 2017، ص15).

هذه الممارسة البحثية في التعامل مع المفاهيم تدفع الباحثين إلى إبداع مفاهيم خاصة بوضعيات المجتمعات العربية. وفي نفس السياق النقدي، مارس حمودي النقد على ممارسات الانثربولوجيين الغربيين، وبالتحديد على مفهوم القبيلة، حيث ساد الاعتقاد بين الأنثروبولوجيين أن كلام المخبرين خال من التصنيف واعتبروه تنظيرا، "إنهم أخذوه بمأخذ التنظير الأهلي الذي لا يصلح الا للنقد والتحليل، قصد الانتقال إلى وضع المفاهيم العلمية، فإذا بهم يعتمدونه كمادة خام فقط، أي مجموعة وثائق، أو يقصونه بذريعة التناقضات التي افترضوها فيما يخصه"(حمودي 2017، ص35).

سيحررنا مبدأ المسافة في التعامل مع المفاهيم النظرية من استبدادها، لأن الاستبداد سيقودنا حتما إلى التعصب المعرفي، الأمر الذي سيغذي حالة التنازع بين الباحثين العرب ويفاقمها، "حيث تتحول المفاهيم أحيانا إلى ما يشبه قوالب الفولاذ، فتحرم الفكر من حيويته وتدفقه، وقد عبر الفيلسوف فيتجنشتاين Wettgensteinعن تبرمه حين اعتبر أن فرط الاعتقاد في اللغة، ومنها المفاهيم، يسجن الفكر ويعزله، حين يحرمه من منابع أخرى، أهمها منبعا الصورة والتخيل اللذان يضمنان تجدده وتدفقه وحيوته" (مبروك، 2019، ص106). وعليه، الحرية المنهجية في اختيار المفاهيم ونقدها تُعد واحدة من المسائل؛ التي يجب أن ترتكز عليها الممارسات البحثية في العالم العربي.

من المحاولات الجادة التي يمكن أن نستأنس بها في تطوير مبدأ المسافة في التعامل مع المفاهيم النظرية، الجهد الذي بذله الباحث عزمي بشار في تعريف مفهوم الطائفية. فيقول بشارة متحدثا عن منهجية عمله: "بلورة مفاهيم الطائفة والفرقة في السياق العربي الإسلامي، بعد مقارنتها مع المفاهيم المستقرة من السياق الأوروبي، وبناء على هذه المفاهيم، يدحض البحث أن الشيعة أو السنة هما عبارة عن طوائف بمعنى جماعات"(بشارة، 2018، ص18). هذه النتيجة التي خلص إليها الباحث حول مفهوم الطائفة، تؤكد لنا أن الكثير من المفاهيم في علم الاجتماع؛ يجب أن نخضعها لمشرحة النقد، لأن المفهوم يتقدم إلينا ملتبسا بظواهر اجتماعية متعينة وليس مفهوما محايدا مجردا،

وليس مفهوما جاهزا بوسع الباحث فقط أن يجد له متغيرات ومؤشرات ومحددات وتمظهرات في الواقع الاجتماعي العربي.

في نفس السياق، ورث علم الاجتماع في العالم العربي مفهوم المجتمع، ولم يدخل الباحثون معه في مساءلة نقدية، إلا أن جاء الباحث حمودي واقترح مفهوم العمران بديلا له، ذلك لأن عبارة عمران الكامنة في مقدمة ابن خلدون، "عكس عبارة مجتمع الموروثة عن الرصيد الغربي، كما هو الشأن في المفاهيم الخلدونية الأخرى، الوفيرة في تراثنا العربي، تمنحنا إمكانية الخروج على مستوى التنظير في علم الاجتماع، من ثنائيات كثيرة أهمها ثنائية مجتمع- جماعة (لكعشي، 2023، ص181). وهكذا، تكشف لنا هذه المعاينات النقدية عن إمكانية تشغيل مبدأ المسافة في التعامل مع المفاهيم النظرية، وسيقود الباحثين العرب لإنتاج مفاهيم انطلاقا من أوضاعهم الاجتماعية والثقافية، ليست مستوردة من فضاءات معرفية أخرى، رغم أننا لا ندعو إلى الانغلاق والصد عن مفاهيم النظرية الغربية، وإنما ندعو إلى التعامل بحس نقدي معها، لأن هذا كله، سيخفف من حدة التنازع بين الباحثين، حيث سيعمل كل باحث بناء على مفهوم الباحثين الآخرين والعمل على تشغليه بحثيا لينمو ويتطور.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية، نشير إلى أهم النتائج التي خلصنا إليها، وتتمثل في النقاط الآتية:

- النظرية في علم الاجتماع معرفة متنازع عليها بالضرورة بين الباحثين في الفضاء الأكاديمي الغربي. هناك عدة عوامل مغذية لها كالثنائية الإبستيمولوجية (الفردانية والشمولية -الكليانية)، ونفاذ التحيزات الأيديولوجية والثقافية إلى تصورات وقضايا النظرية، كذلك الانقسام والتشظي النظري بسبب تعدد التقاليد البحثية الوطنية. بينما في الفضاء الأكاديمي العربي، فإن التنازع بين الباحثين العرب حول النظرية تغذيه مسببات تختلف عن تلك التي يعرفها الفضاء الأكاديمي الغربي، تتمثل في دور المؤسسات الكلونيالية في استنبات علم الاجتماع في العالم العربي، الوعي الاختزالي والسطحي للباحثين بدور النظرية في علم الاجتماع، بالإضافة إلى التأثير السلبي لظاهرة التبعية الاكاديمية.

- مشكلة التنازع بين الباحثين العرب حول النظرية في علم الاجتماع، تؤثر سلبيا على تفسير الظواهر الاجتماعية في العالم العربي، الأمر الذي يؤدي إلى إشاعة تفاسير سطحية وغير علمية للظواهر الاجتماعية، وكذلك إلى عدم قدرة الباحثين على تحقيق مبدأ التراكم العلمي في حقل السوسيولوجيا وتغليب التفسير الأيديولوجي للظواهر على حساب التفسير العلمي.

- اقترحت توظيف بعض الإجراءات الإبستيمية التي يمكن أن تقلل من حالة النزاع المعرفي بين الباحثين حول دور ووظيفة النظرية في علم الاجتماع. يتمثل الاجراء الأول، في إعادة قراءة تاريخ النمو المعرفي في حقل علم الاجتماع بتوظيف أداة منهجية تتمثل في: برنامج البحث العلمي لإمري لاكاتوش. فهذه الأداة تمكننا من إعادة رسم مسار وتاريخ تطور النظريات في علم الاجتماع والتخلي عن فكرة عرض النظريات عبر التطور الزمني. يتشكل برنامج البحث العلمي من نواة صلبة وفروض بحثية، يضم البرنامج الواحد حزمة من النظريات التي تشع من نفس النواة الصلبة، لكنها تختلف في الفروض البحثية .يسهم هذا الاجراء في التخفيف من النزاع المعرفي بين الباحثين حول أي نظرية أصوب لدراسة الواقع الاجتماعي العربي.

- تطبيق معيار القابلية للتكذيب لكارل بوبر، يساعد هذا المعيار الباحثين العرب في الاختبار التجريبي لفروض أي نظرية قبل قبولها، بحيث يتم اختبار فروضها البحثية انطلاقا من أبحاث تفند فرضياتها المركزية، وهذا يقود إلى تشكيل وعي نقدي بفروض النظريات ويقلل من حالة النزاع بين الباحثين في العرب حول النظرية السوسيولوجية.

- يتمثل الإجراء الثالث في توظيف مبدأ المسافة في التعامل مع المفاهيم النظرية، حيث نقابل المفاهيم النظرية بالمفاهيم الموجودة في التراث الثقافي المحلي، ونعمل أيضا على تأزيم المفاهيم إمبيريقيًا قبل تبينها في البحوث والدراسات. وهذا الإجراء يكسب الباحث العربي وعيا نقديا بتشكل المفاهيم في السياق الغربي، ومن ثم تخف حدة النزاع المعرفي بين الباحثين حول النظرية في علم الاجتماع.

المراجع

1.آرون ريمون، 1999. فلسفة التاريخ، بحث في النظرية الألمانية للتاريخ، سوريا: منشورات وزارة الثقافة.

2.أنور علاء مصطفى،1988. التفسير في العلوم الاجتماعية: دراسة في فلسفة العلوم، ط1. مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

3.باسينو جيوفاني، 2008. نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

4.بدون ريمون، 2006. أبحاث في النظرية العامة العقلانية، العمل الاجتماعي والحس المشترك، ترجمة: جورج سليمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

5.بدوي أحمد موسى، 2016. إشكالية التفكير النظري في البحوث السوسيولوجية العربية، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة بسكرة، العدد 1.

6.بشارة عزمي، 2018. الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

7.بوبركارل، 2006. منطق البحث العلمين ترجمة: محمد البغدادي، ط1. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

8.بوخريصة بوبكر، 2011. السوسيولوجيا المغاربية: بين التركة الكلولونيالية ورحلة البحث عن الهوية، بيروت: المركز العربي دراسات الوحدة العربية، مجلة إضافات.

9.بودون ريمون، 1999. موضع الفوضى، ترجمة: منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

10. جيدنز انتوني، 2000. قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع. مصر: المركز القومي للترجمة.

11. حجازي محمد عزت، 1986. الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي، في كتاب، نحو علم الاجتماع العربي والمشكلات العربية، محمد عزة حجازي وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

12. حمشيمحمد، 2017. الانتقائية التحليلية في العلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية، رقم العدد 28.

13. حمودي عبد الله، 2015. العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقاربة الانتاجات الصادرة باللغة العربية، بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

14. حمودي عبد الله، 2017. الداخلي والخارجي في التنظير لظاهرة القبيلة، مجلة عمرات للعلوم الاجتماعية، رقم العدد19.

15. الخولي يمنى طريف، 2020. فلسفة كارل بوبر، منهج العلم...منطق العلم، مصر: مؤسسة هنداوي.

16. دوركايم إميل، 2008. قواعد المنهج السوسيولوجي، تعريب: سعيد سبعون، الجزائر: دار القصبة للنشر.

17. الذواديمحمود، 2010. مراجعة في كتاب، الخطاب البديل في العلوم الاجتماعية الآسوية، مجلة إضافات، العدد9.

18. الذوادي، 2010. الخطاب البديل في العلوم الاجتماعية: رد على المركزية الاوربية، تأليف: السيد فريد العطاس، مجلة إضافات، العدد 9.

19. زيمان جون م.، 2023. مدخل الى علم العلم، ترجمة: يمنى طريف الخولي. الرياض: دار معنى للنشر والتوزيع.

20. سيدمان ستيفن، 2023. معرفة متنازع عليها: النظرية في أيامنا، ترجمة: موسى الطحاوي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

21. شالمرز ألان، 1991. نظريات العلم، ترجمة: الحسين سحبان، فؤاد الصفا، المغرب: دار توبقال للنشر.

22. الطاهر لبيب، 1986. علم الاجتماع في تونس: التدريس نصا وروحا؛ نحو علم الاجتماع العربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية، محمد عزة حجازي وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

23. عزمي بشارة، 2019. تحدّيات أمام العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّات في السياق العربيّ.

24. عزمي بشارة، 2019. في أولوية الفهم على المنهج، مجلة تبين للدراسات الثقافية والفلسفية،العدد30.

25. غولدنر الفن، 2004. الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، ترجمة: علي ليلية، مصر: المركز القومي للترجمة.

26. قوجيلي سيد احمد، 2020. التعريف بالتجريد: حل مشكلة المفاهيم المتنازع عليها بالضرورة في العلوم الاجتماعية، مفهوم الامن مثالا، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، رقم العدد33.

27. الكنزعلي، 1986. المسألة النظرية والسياسية للعلم، في كتاب، نحو علم الاجتماع العربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية؛ محمد عزة حجازي وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

28. لكعشمي عثمان، 2023. ما قبل الحداثة: تصور علوم اجتماعية عربية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 44.

29. مبروك مهدي، 2019. مفهوم الطائفية في الطائفة: الطائفية؛ الطوائف المتخيلة لعزمي بشارة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد27.

30. ميلزرايب، 1986. الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة: عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار هواري، مصر: دار المعرفة الجامعية.

31. Colliot-Thelene Catherin, 2006.Sociologie de Max Weber, France: la découverte.

32. Lakatos Imre,1980. The methodology of scientific research programmes, Cambridge university press.
33. Merton Robert K., 1969. Social theory and social structure; New York: the free press.